

تهذيب المختصر في أصول المذهب الحزبي ومصطلحاته ورموزه

الدكتور
إبراهيم بن فهد بن إبراهيم الودعاني

١٤٣٩ هـ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
هذا تهذيب لكتابي : المختصر في أصول المذهب الحنفي ومصطلحاته
ورموزه بغية الإفادة لي ولغيري، ويكون سهلا يعم نفعه الجميع. هذا والله أسأل
أن يجعل عملنا خالسا لوجهه ، وأن يتقبله وينفع به كاتبه وقارئه، وناشره، إنه
جoward كريم.

اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا، وانفعنا بما علمتنا، واجعله حجة لنا لا علينا يا
رب العالمين وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله من زللي
وتقصيري، وإن أحسنت فمن الله وهذا ما أرجو وأؤمل.
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المؤلف

د. إبراهيم بن فهد بن إبراهيم الودعاني
ebrahim.f.w@gmail.com

الموقع التجربى

/http://eb-alwadaan.site123.me

المبحث الأول: نبذة عن حياة الإمام أحمد

اسمه ونسبه وولادته ونشأته

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان أبو عبدالله الشيباني^(١). ولد في سنة ١٦٤هـ في ربيع الأول، وجيء به وهو حمل من مرو^(٢). وتوفي أبوه محمد بن حنبل وله ثلاثون سنة، فوليته أمه، وتربي في حجر أمه يتيمًا^(٣).

طلب العلم

طلب الإمام أحمد العلم مبكرًا في سنّي حداثته، في سنة تسع وسبعين أي وعمره خمس عشرة سنة وقيل وهو ابن ست عشر سنة^(٤). وأول ما تلقى العلم على يدي أحد تلاميذ أبي حنفية وهو القاضي أبو يوسف ثم لم يدم ذلك وأخذ يطلب علم الحديث حتى قال: "سمعت بموت حماد بن زيد وأنا في مجلس هشيم"^(٥).

وأخذ يتنقل في طلب العلم ما بين البصرة والكوفة والرقة والجاز يلقى أكابر العلماء وغيرهم، واستمر في جده ومكابدته للطلب وروايته للحديث والفقه حتى بعد أن بلغ مرتبة الإمامة، حتى لقد رأه رجل من معاصريه والمحبرة في يده يكتب ويستمع فقال له: يا أبا عبد الله أنت قد بلغت هذا المبلغ، وأنت إمام المسلمين، فقال: "من المحبرة إلى المقبرة" وكان يقول: "أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر"^(٦).

من شيوخه^(٧): إبراهيم بن سعد، وهشيم بن بشير، وسفيان بن عيينة، والقاضي أبي يوسف، ويوسف بن الماجشون، وجرير بن عبد الحميد، وعبيد بن حميد الحذاء، وأبي معاوية الضرير، ومحمد بن إدريس الشافعي، وغندور، وابن عليه، وعلي بن عاصم، وشعيب بن حرب، ووكيع، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، وعلي بن المدنى، وخلائق.

(١) سيرة الإمام أحمد بن حنبل. لصالح بن أحمد بن حنبل ص ٣٠ . الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل. للسعدي ص ١١٠ .

(٢) مرو: مدينة بخراسان. تهذيب الأسماء واللغات. للنووي ج ١ ص ١٣٧ .

(٣) سير أعلام النبلاء. للذهبي ج ١١ ص ١٧٩ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) سيرة الإمام أحمد بن حنبل لصالح بن أحمد . ص ٣١ . البداية والنهاية لابن كثير . ج ١١ ص ١٧٩ .

(٦) ابن حنبل حياته وعصره. آراءه الفقهية لمحمد أبو زهرة . ص ٢٥ نقلًا عن مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي .

(٧) المرجع السابق .

من تلاميذه: مسلم، وأبو داود، وولداه صالح وعبدالله، وابن عمه حنبل بن إسحاق، ومن شيوخه: عبدالرزاق، والحسن بن موسى الأشيب، ويحيى بن معين، وإسحاق الكوسج، وأبو بكر الأثرم، وإبراهيم الحربي، وأبو بكر المروذى، وخلاقه.^(١)

بعض مؤلفاته

- (١) المسند. (مطبوع)
- (٢) فضائل الصحابة. (مطبوع)
- (٣) الزهد. (مطبوع)
- (٤) العلل ومعرفة الرجال. (مطبوع)
- (٥) كتاب أو رسالة الصلاة. (مطبوع)
- (٦) مسائل الإمام أحمد براوية أبي داود. (مطبوع)
- (٧) مسائل الإمام أحمد براوية ابنه عبد الله. (مطبوع)^(٢)

محنته: خالط المأمون (الخليفة العباسى) بعض المعتزلة فحسنوا له القول بمسألة "خلق القرآن" فامتحن الناس بذلك، ومنمن أمتحن وأوذى الإمام أحمد، وقد صبر وثبت رحمه الله في هذه الفتنة، وخرج منها كالذهب المصفى^(٣).

فامتحن الناس بهذه المسألة ثلاثة من خلفاء بنى العباس وهم: المأمون والمعتصم والواثق^(٤). وأطلق رحمه وخرج من السجن في عهد المتوكل على الله والذي منع من الكلام في مسألة القول بخلق القرآن^(٥).

وفاته: مرض رحمه الله في أول شهر ربيع الأول سنة ٢٤١ هـ، ولم يطل مرضه فقد المتوفى يوم الجمعة لاثنتي عشر خلت من ربيع الأول سنة ٢٤١ هـ، ومات وعمره ٧٧ سنة، وكان قبل موته يشير إلى أهله أن يوّضئونه^(٦).

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي . ج ١١ ص ١٨٢.

(٢) المنهج الفقهي العام. علماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم لابن دهيش ص ٤٢ . إسهام في تاريخ المذهب الحنبلی لمحمد بکیر . ص ٨ .

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ج ١١ ص ٢٣٧ .

(٤) المرجع سابق. ج ١٠ ص ٢٥٧ .

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي ج ١٠ ص ٢٦٥ .

(٦) المرجع السابق ج ١٠ ص ٢٧٦ .

المبحث الثاني
أصول ومصادر المذهب الحنفي
أصول المذهب الحنفي

وأصول الإمام أحمد رحمة الله والتي بني عليها مذهبها هي^(١):
الأصل الأول: النصوص – سواء كان من الكتاب أو السنة – فإذا وجد النص أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفة.

الأصل الثاني: ما أفتى به الصحابة، فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يتجاوزها إلى غيرها.

الأصل الثالث: إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة، ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكم الخلاف فيها، ولم يجزم بقول.

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه القياس، وليس المراد بالضعف عنده الباطل، ولا المنكر ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن و ضعيف، بل إلى صحيح و ضعيف.

الأصل الخامس: فإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص، ولا قول الصحابة أو واحد منهم، ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل إلى الأصل الخامس، وهو القياس فاستعمل للضرورة.

وابن القيم رحمة الله اكتفى بذكر هذه الأصول الخمسة عند الإمام أحمد، ولم يذكر الإجماع، ولا المصالحة المرسلة، ولا سد الذرائع، والاستحسان والاستصحاب، وهي أصول معتبرة عند الحنابلة مذكورة في كتبهم، فنوجز ذكرها:

الأصل السادس: الإجماع وهو اتفاق مجتهدي الأمة في عصر من العصور على حكم من الأحكام الشرعية معتمدين على دليل من الكتاب والسنة، أو القياس على رأي بعض الفقهاء.

الأصل السابع: المصالحة المرسلة: وهي التي لا يشهد لها دليل بالإلغاء وهي من جنس المصالح التي أقرها الشرع، ويعدها الحنابلة وغيرهم من القياس، لأنها قياس على المصالح العامة المستقاة من مجموعة النصوص القرآنية والنبوة .

(١) أعلام الموقعين عند رب العالمين . لابن القيم ج ١ ص ٢٩ - ٦٣ وما بعدها . المنهج الفقهي العام . لعلماء ، الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم لابن دهيش ص ٢٥٧ وما بعدها . ابن حنبل حياته وعصره وأراءه الفقهية لمحمد أبو زهرة ص ١٦٤ وما بعدها .

الأصل الثامن: سد الذرائع: الذرائع هي الوسائل، وهي تأخذ حكم ما هو ذريعة إليه طلباً إن كان مطلوباً، وممنوعاً إن كان ممنوعاً.

الأصل التاسع: الاستحسان: في اللغة: عَد الشيء حَسْنَا^(١)، وفي الاصطلاح عُرف بتعاريف عدة منها:

(١) دليل ينقدح في نفس المجتهد لا تساعده العبرة عنه ولا يقدر على إبرازه وإظهاره^(٢).

(٢) أنه العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي خاص.

الأصل العاشر: الاستصحاب:

ويعرف بأنه التمسك بدليل عقلي أو شرعي لم يظهر عنه ناقل مطلقاً، وتلخيص هذا أن يقال: هو ظن دوام الشيء بناء على ثبوت وجوده قبل ذلك.. فمثلاً استصحاب نفي الحكم الشرعي عدم وجوب صوم شوال وغيره من الشهور سوى رمضان.

الأصل الحادي عشر: شرع من قبلنا:

اختلف العلماء في شرع من قبلنا، هل هو شرع لنا، أو لا؟ على قولين:
القول الأول: نقل عن أصحاب أبي حنيفة، وبعض أصحاب الشافعى ومالك
قولهم: أنه شرع لنا.

القول الثاني: قول أكثر الشافعية، والأشاعرة والمعتزلة، وهو اختيار الغزالى
أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا^(٣).

والمتبوع لكتب الحنابلة يجد أنها تنقل عن الإمام أحمد راوين: إحداهما: أن
كل ما لم يثبت نسخه من شرائع من كان قبلنا فهو شرع لنا.

والثانية: أننا غير متبعين إلا بما ثبت أنه شرع لنا.

مصادر المذهب الحنبلية

تمهيد

كان الإمام أحمد يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي وما ذلك إلا ليتوفر الالتفاف إلى النقل، ويزرع في القلوب التمسك بالأثر، وقد شغل وقته في جمع السنة والأثر وتفسير كتاب الله تعالى، ولم يؤلف كتاباً في الفقه، وكان غاية ما كتبه فيه "رسالة في الصلاة" كتبها إلى إمام صلى وراءه، فأساء في صلاته وهي رسالة قد طبعت ونشرت، وقد كتب أصحابه كلامه وفتاويه وانتشرت في الأفاق؛ ثم جاء أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر الخلال، فصرف

(١) المعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرون ج ١ ص ١٧٤.

(٢) المستصفى من علم الأصول للغزالى ج ١ ص ٢٨١.

(٣) المستصفى من علم الأصول للغزالى ج ١ ص ٢٥١.

عناته إلى جمع علوم أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ، فطاف في الْبَلَادِ لِلْاجْتِمَاعِ بِأَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَكُتُبِ مَا رُوِيَ عَنْهُ بِالْإِسْنَادِ، وَصَنَفَ كِتَابًا فِي ذَلِكَ، مِنْهَا كِتَابُ (الْجَامِعُ) وَيَقْعُدُ فِي أَكْثَرِ مِنْ عَشْرِينَ مَجْلِدًا، وَهَذَا الْكِتَابُ هُوَ الْأَصْلُ لِمَذَهَبِ أَحْمَدٍ^(١).
 وَالْكِتَابُ وَإِنْ كَانَ أَصْلًا لِمَذَهَبِ الْحَنْبَلِيِّ لَكِنْ لَيْسَ كِتَابًا فَقْهِيًّا مُوْضُوعِيًّا، مِثْلَ الْكِتَابِ الَّتِي أَلْفَتْ وَجَاءَتْ بَعْدَهُ، وَكِتَابُ الْخَلَالِ لَمْ يَزُلْ مُخْطُوطًا^(٢).
 وَذَكَرَ الشِّيخُ بَكْرُ أَبْوَ زِيدٍ أَنَّهُ مِنْ الْكِتَابِ الَّتِي لَمْ تُخْدَمْ وَإِنَّمَا طُبِعَ مِنْهُ بَعْضُ كِتَابِ الْوَقْوفِ، وَكِتَابِ التَّرْجِلِ، وَالرَّدَّةِ^(٣).
 وَبَعْدَ هَذَا التَّمْهِيدِ نَذَرُ أَهْمَمَ الْمَصَادِرِ وَالْكِتَابِ الَّتِي أَعْتَدَ عَلَيْهَا الْمَذَهَبِ الْحَنْبَلِيِّ وَكَانَتْ مَعِينًا وَزَادًا لِكُلِّ مَنْ أَتَى بَعْدِهِ^(٤).

(١) مختصر الخرقى:

ألفه أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى المتوفى سنة ٣٣٤هـ.
 وهو أول ما ألفه علماء الحنابلة في الفقه، ولم يخدم كتاب في المذهب، مثل ما خدم هذا المختصر، ولا اعتبرني بكتاب مثل ما اعتبرني به، وقد شرح قرابة الثلاثمائة شرح.

أعظمها شرحان:

(١) شرح "المغني" للإمام موفق الدين المقدسي

(٢) وشرح القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي.

منهج مختصر الخرقى:

(أ) قسمه إلى كتب وأبواب بحيث يشتمل كل كتاب على عدد من الأبواب.

(ب) يعد نموذجاً للفقه الموسوعي لأنه شامل لجميع أبواب الفقه.

(ج) أنه كسائر المختصرات: لا يورد المصنف فيه الأدلة إلا ما ندر وكذلك لا يورد التعلييل.

بلغ عدد مسائل الكتاب: ألفين وثلاثمائة مسألة.

(٢) رؤوس المسائل في الخلاف على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل:

(١) المدخل لابن بدران ص ٥٣ وما بعدها . المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية للأشقر. ص ١٥٧.

(٢) أصول مذهب الإمام أَحْمَدَ لِلتُّرْكِيِّ ص ٧٩٣.

(٣) المدخل المفصل إلى فقه الإمام أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ لِبَكْرِ أَبْوَ زِيدٍ . ج ٢ ص ٨٠٧.

(٤) انظر : المدخل لابن بدران ص ٥٣ وما بعدها . الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٢٠ وما بعدها . مقدمة بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنبلى للهندى ص ٤ . المدخل المفصل إلى فقه الإمام أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ لِبَكْرِ أَبْوَ زِيدٍ ج ٢ ص ٧٧٨ وما بعدها . المنهج الفقهي العام. لعلماء ، الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم لابن دهيش ص ٣١٥ وما بعدها . أصول مذهب الإمام أَحْمَدَ لِلتُّرْكِيِّ ص ٧٩٣ وما بعدها ، وله المذهب الحنبلى دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته ج ١ ص ٢٧٢ وما بعدها.

تأليف أبي جعفر عبد الخالق بن عيسى العباسي الهاشمي المتوفى سنة ٤٧٠ هـ

منهج الكتاب:

يذكر المؤلف المسائل التي خالف فيها الإمام أحمد واحداً من الأئمة أو أكثر ثم يذكر الأدلة منتصراً للإمام أحمد، ويذكر الموافق في تلك المسائل. وكل من تأمل هذا الكتاب المفيد وجده مصححاً للمذهب.

(٣) الهداية:

تأليف أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني المتوفى سنة ٥١٠ هـ، يقع في مجلد ضخم.

منهج الكتاب:

(أ) يذكر المؤلف فيه المسائل الفقهية والروايات عن الإمام أحمد، فتارة يجعلها مرسلة وتارة يبين اختياره.

(ب) من مصطلحاته في الكتاب: إذا قال: شيخنا أو عند شيخنا فمراده القاضي أبو يعلى ابن الفراء.

(ج) حذا فيه حذو المجتهدين في المذهب المصححين لروايات الإمام أحمد. شرحه الشيخ مجد الدين عبد السلام ابن تيميه في كتاب سماه " منتهى الغاية في شرح الهداية".

(٤) الذكرة: لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي، المتوفى سنة ٥١٣ هـ. ويعتبر متناً متوسطاً في المذهب الحنفي:

منهج الكتاب:

(أ) جعله على قول واحد في المذهب مما صحه واختاره.

(ب) لا يخلو الكتاب من سرد الأدلة في بعض الأحيان.

(٥) المستوعب: لمحمد بن عبد الله بن الحسن بن إدريس السامري (بضم الميم وكسر الراء المشدة) المتوفى سنة ٦١٠ هـ.

جمع فيه مؤلفه كتاباً عدة منها:

مختصر الخرقى، والتنبىء للخلال، والإرشاد لابن أبي موسى، والجامع الصغير، والخصال للقاضى أبي يعلى، والخصال لابن البناء، والهداية لأبي الخطاب، والتذكرة لابن عقيل.

قيمة الكتاب:

(أ) أن من حصل هذا الكتاب أغناه عن جميع تلك الكتب المذكورة.

(ب) أنه من أهم كتب الخلاف في المذهب الحنفي.

منهج الكتاب:

(أ) أنه لم يتعرض لشيء من أصول الدين ولا من أصول الفقه.

(ب) أنه ذكر جملة من الآداب الفقهية.

(٦) العمدة (٧) المقعن (٨) الكافى (٩) المغنى:

لابن قدامة موفق الدين عبد الله بن محمد بن أحمد المتوفى سنة ٦٢٠ هـ.
والإمام موفق الدين رحمه الله راعى في مؤلفاته الأربع تلك أربع طبقات:
فصنف (العمدة) للمبتدئين، ثم ألف (المقعن) لمن ارتقى عن درجتهم ولم
يصل إلى درجة المتوسطين فلذلك جعله عريباً من الدليل والتعليق، غير أنه يذكر
الروايات عن الإمام ليجعل لقارئه مجالاً إلى كذذهنه ليتعود على التصحيح، ثم
صنف للمتوسطين (الكافى) وذكر فيه كثيراً من الأدلة لتسمو نفس قارئه إلى
درجة الاجتهاد في المذهب حينما يرى الأدلة وترتفع نفسه إلى مناقشتها، ولم
 يجعلها قضيه مسلمة.

ثم ألف (المغنى) لمن ارتقى درجة عن المتوسطين، وهناك يطلع القارئ
على الروايات وعلى خلاف الأئمة وعلى كثير من أدلةهم وعلى مالهم وما عليهم
من الأخذ والرد.

(١٠) المحرر في الفقه:

ل Mageed Al-Din Abi Al-Barakat Abd Al-Salam Bin Abi Al-Qasim Bin Tamimah، المتوفى سنة
٦٥٢ هـ.

منهج الكتاب:

أ_ يذكر المؤلف فيه المسائل الفقهية والروايات عن الإمام أحمد، فتارة
 يجعلها مرسلة وتارة يبين اختياره فيها (نحو كتاب الهدایة لأبي الخطاب).

ب_ يذكر المسألة من الكتاب ثم يشرع في شرحها، ببيان مقاصدها ويبين
 منطوقها ومفهومها.

ج_ يذكر الدليل والتعليق والتحقيق وقد شرحه الفقيه عبد المؤمن بن عبد
الحق بن عبد الله القطيعي، شرعاً سماه (تحرير المقرر في شرح المحرر)
 ولإمام ابن مفلح حاشية على المحرر سماها: (النكت والفوائد السننية على
 المحرر).

(١١) الشافى في شرح المقعن، المشهور ب(الشرح الكبير):

لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٨٢ هـ، وهو شرح
 كتاب المقعن لابن قدامة المقدسي.

منهج الكتاب:

أ_ أنه اعتمد في جمعه على كتاب المغنى لابن قدامة.

ب_ ذكر في كتابه زيادات عن المغنى من الفروع والوجوه والروايات.

ج_ ترك شيئاً يسيراً من الأدلة مع عزو للأحاديث ما أمكن.

د _ يذكر المسألة من المقنع فيجعلها كالترجمة ثم يذكر مذهب الموافق فيها والمخالف لها، ويذكر لكل دليله.

ه _ يستدل ويتعلل للمختار ويزيف دليل المخالف.
فالمؤلف في شرحه يسلك مسلك الاجتهاد إلا أنه اجتهد مقييد في مذهب الإمام أحمد.

(١٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ:
بلغت سبعة وثلاثين مجلداً بالفهارس، بلغ الفقه منها خمسة عشر مجلداً من أول الجزء الحادي والعشرين، والذي يبدأ بالطهارة إلى الجزء الخامس والثلاثين حيث ينتهي بانتهاء أبواب الفقه على الترتيب الحنفي.
و هذه الفتاوى مطبوعة عدة طبعات، من آخرها طبعة مجمع الملك فهد للصحف الشريف، وهي موسوعة فقهية لا غنى عنها إذ ليست في المذهب الحنفي فحسب بل أيضاً في المذاهب الأخرى.

(١٣) الفروع: لشمس الدين أبي عبد الله بن مفلح الحنفي. المتوفى سنة ٧٦٣هـ أجاد فيه وأحسن، وحظي بالثناء والمديح من كثير من العلماء، قال عنه ابن بدران (هذا الكتاب قل أن يوجد له نظير).

وامتدحه ابن حجر بقوله: "صنف ابن مفلح الفروع في مجلدين أجاد فيما إلى الغاية وأورد فيه من الفروع الغريبة ما بهر به العلماء".

شرحه أحمد بن أبي بكر محمد بن العماد الحموي في كتاب سماه (المقصد المنجح لفروع ابن مفلح)، وشرحه العالمة محب الدين أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادي ثم المصري.

منهج الكتاب:

أ _ جزده من دليله وتعليقه

ب _ يقدم الراجح في المذهب فإن اختلف الترجيح أطلق الخلاف.

ج _ إذا قال في الأصح فمراده أصح الروايتين.

د _ لا يقتصر على مذهب أحمد بل يذكر المجمع عليه والمتافق مع الإمام أحمد في المسألة والمخالف فيها من الأئمة الثلاثة وغيرهم، ويشير إلى ذلك بالرمز.

ه _ يطيل النفس في بعض المباحث، وأحياناً يتطرق إلى ذكر الأدلة، ويذكر من النفاس ما ينبغي للفاضل أن يطلع عليه، بحيث إن كتابه يستفيد منه أتباع كل مذهب.

(١٤) تصحيح الفروع ويسمى (الدر المنتقى): لعلاء الدين سليمان السعدي المرداوي ثم الصالحي المتوفى سنة ٨٨٥هـ

والكتاب مطبوع مع الفروع وهو استدراك على الفروع، وهو كتاب عمل فيه مثل ما عمل في (الإنصاف) تقريرًا، وكانت مادته الأساسية منه.

منهج الكتاب:

- أ_ أنه يمشي على المسائل ويصحح الخلاف فيها.
 - ب_ ينقل ما تيسر من كلام الأصحاب في كل مسألة ويزوّد ذلك ويصححه والمسائل تزيد على ألفين ومائتين وعشرين مسألة.
 - ج_ أنه ينبع إلى المسائل التي فيها بعض الخلل: سواء في العبارة أو الحكم أو التقرير أو الإطلاق. وهي تزيد على ستمائة وثلاثين تنبية.
 - د_ أنه حوى غالب مسائل المذهب وأصوله، ونصوص الإمام.
- (١٥) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: للمرداوي وهو تصحيح وشبه شرح لكتاب (المقنع) لابن قدامة.

منهج الكتاب:

- أ_ يذكر في المسألة أقوال الأصحاب، ثم يجعل المختار ما قاله الأكثر منهم، سالكاً في ذلك مسلك ابن قاضي عجلون في تصحيحه لمنهاج النووي وغيره من كتب التصحيح، فصار كتابه مغنياً للمقلد عن سائر كتب المذهب.
- ب_ يترك عبارات مختلفة في الخلاف ذكرها صاحب المقنع، ليس في ذكرها كبير فائدة.
- ج_ يُحشّي على كل مسألة إن كان فيها خلاف قد اطلع عليه، ويبين ما يتعلق بمفهومها ومنظوفها ويبين الصحيح من المذهب من ذلك كله.
- د_ قد يذكر مسائل لا خلاف فيها، توطئة لما بعدها لتعلقها بها، أو لمعنى آخر يبيّنه.

هـ_ يذكر إن كان في المسألة طرق للأصحاب، ومن القائل بكل طريق.

وـ_ إن كان المذهب ظاهراً أو مشهوراً، والقول الذي يقابله ضعيفاً أو قوياً، ولكن المذهب خلافه اكتفى بذكر المذهب، وذكر ما يقابله من الخلاف.

وقد ذكر المرداوي رحمه الله منهجه وطريقه والكتب التي نقل منها في مقدمته.

وجعل خاتمة الكتاب قاعدة نافعة جامعة لصفة الروايات المنقوله عند الإمام أحمد والأوجه والاحتمالات الواردة عن أصحابه.

(١٦) التنقح المشبع في تحرير أحكام المقنع: للمرداوي أيضاً وهذا الكتاب اختصار لكتابه "الإنصاف" ليقرأه المتوسط المستعجل.

منهج الكتاب:

- أ_ صحي في الروايات المطلقة في المقنع، وما أطلق فيه من الوجهين أو الأوجه، وقيد ما أخل به من شروط.

بـ فسّر ما أبهم فيه من حكم أو لفظ واستثنى من عمومه ما هو مستثنى على المذهب حتى خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، وقيد ما يحتاج إليه مما فيه إطلاق ويحمل على بعض فروعه.

جـ زاد مسائل محررة مصححة فصار كتابه تصحیحاً غالباً كتب المذهب. وبالجملة فإن المرداوي رحمه الله يليق بأن يطلق عليه مجدد مذهب الإمام أحمد في الأصول والفروع. ويعتبر المرداوي وكتابه (الإنصاف) و(التنقیح) من الكتب المعتمدة عند المتأخرین.

(١٧) الإقناع لطالب الانتفاع: لموسى بن أحمد بن موسى الحجاوي المقدسي المتوفى سنة ٩٦٨ هـ.

و هذا به حذف صاحب المستوعب، بل أخذ معظم كتابه من المحرر، والفروع، والمقنع.

منهج الكتاب:

أـ جعله على قول واحد وهو ما رجحه أهل الترجيح منهم العلامه القاضي علاء الدين في كتبه "الإنصاف" و "تصحیح الفروع" و "التنقیح".

بـ أكثر فيه من المسائل واجتهد في تحرير النقول.

جـ هو كتاب مختصر مع سهولة في عباراته.

دـ جرده في الغالب من الدليل وتعليق.

هـ يذكر فيه بعض الخلاف إذا كان قوياً وربما أطلق الخلاف لعدم المصحح، وربما عزا حكماً إلى قائله خروجاً من التبعية.

وـ إذا قال الشيخ: فمراده شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد صار الكتاب معتمداً لدى المتأخرین مع "منتهى الإرادات لابن النجار الفتوحی" (١).

(١٨) منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقیح وزيادات: لتقی الدین محمد بن أحمد بن عبد العزیز الفتوحی. الشهیر بابن النجار. المتوفی سنة ٩٧٢ هـ.

عکف الناس على هذا الكتاب وهجروا ما سواه من كتب المتقدمين، وأصبح عدمة وحجه لدى المتأخرین.

وقد جمع فيه مؤلفه بين كتاب "المقنع" لابن قدامة، وكتاب "التنقیح المشبع" للمرداوي وهذا الكتاب لك "الإقناع" عليه مدار الفتیا، ومرجع القضاة، فإذا اختلفا رجع الأصحاب إلى "غاية المنتهی" لمرعي الكرمي.

منهج الكتاب:

أـ جمع مسائل المقنع والتنقیح في كتاب واحد تسهيلاً لطالب العلم.

(١) الإقناع في فقه الإمام أحمد للحجاوي ج ١ ص ٢.

ب لا يحذف من الألفاظ إلا ما كان مستغنى عنه للعلم به أو أنه زائد أو أنه مرجوح.

ج لا يذكر من الأقوال إلا ما قدمه صاحب التنقيح إلا إذا كان غير المقدم عليه عمل الناس وأحكام الحنابلة في الغالب أو قوي الخلاف فيه فربما أشار إليه وصححه.

د إذا قال: قيل ويندر فلعدم الوقوف على تصحیح لأحد القولین^(١).

(١٩) كشاف القناع عن متن الإقناع: لمنصور بن يونس بن إدريس البهوي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ.

والبهوي في هذا الشرح سار على طريقة البرهان ابن مفلح المتوفى سنة ٨٨٤ هـ في شرحه للمقتع، حيث لم يتعرض للخلاف العالى إلا نادراً، وسلك فيه مسلك المجتهدين في المذهب ومنه استمد البهوي شرحه "كشاف القناع".

منهج الكتاب:

أ_ الشرح ممزوج مع المتن حتى لا يكاد يفرق بينهما.

ب_ يورد غالباً علل الأحكام وأدلتها على طريق الاختصار.

ج_ يعزّو بعض الأقوال لقائلها خروجاً من عهدهما.

د_ يبين المعتمد في المواقف التي تعارض كلام المصنف فيها، وما خالف فيها المنهى متعرض لذكر الخلاف فيها ليعلم كل مستند منها.

(٢٠) شرح منتهى الإرادات: للبهوي ويطلق على شرحه اسم (معونة أولي النهى) والكتاب عبارة عن جمع لشرح مؤلف "المنتهى" لكتابه ومن شرحه لنفسه على الإقناع.

منهج الكتاب:

أ_ يذكر المصنف عبارة منتهى الإرادات بين قوسين ثم يشرع بالشرح.

ب_ يورد الأدلة بأنواعها من الكتاب والسنة.

ج_ يورد تعاريف لغوية في مقدمة الباب لإيضاح المعنى.

د_ قسم الكتاب إلى كتب وفصوص.

والإقناع ومنتهى الإرادات وشرحها هما المعتمد والمumented علىهما لدى المتأخرین.

(٢١) الروض المربع شرح زاد المستقنع في اختصار المقعن. للبهوي وهذا الكتاب حظى بقبول منقطع النظير في زماننا هذا.

منهج الكتاب:

أ_ الاستدلال بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتبعين.

ب_ يضع المصنف قول صاحب الزاد بين قوسين ثم يشرح ذلك.

(١) منتهى الإرادات (مع الشرح) لابن النجار الفتوحى ج ١ ص ٧.

ج_ شرحه موجز فلم يتعرض فيه للخلاف طلباً للاختصار.

د_ جعله على قول واحد وهو القول الراجح والمعتمد في المذهب، ويحذف ما سواه من المسائل نادرة الوقع، وزاد على ما في "المقعن" من الفوائد^(١).
(٢٢) حاشية الروض المربع: للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنفي المتوفى سنة ١٣٩٢ هـ.

وهذه الحاشية منتخبة من مجموعة حواشى وكتب فالحواشى ك HASHIYA عبد الله أبا بطين، والشيخ عبد الوهاب بن فيروز. والكتب: كالتنقح والمغني والزرκشي والمطلع والمحرر وفتاوی شیخ الإسلام وتلميذه ابن القیم وغيرهم.

منهج الكتاب:

أ_ اجتهد المؤلف في إبراز الدليل مع التعليل وتوضيح القول الصحيح.
ب_ أخذ من المذاهب الأخرى غير مذهب الإمام فلم يقتصر على مذهب واحد، بل بنى الحكم على الأقوى دليلاً، فيذكر ما أجمع عليه، أو ما كان عليه الجمهور، أو ما أنفرد به أحد الأنماة وساعدته الدليل.

ج_ ذكر مقدمة في مبادئ علم الفقه.

د_ يشرح الكلمات ويوضح ما غمض من معانيها، ويذكر معناها في اللغة والاصطلاح، ويذكر إعرابها نحوياً^(٢).

(٢٣) كافي المبتدئي، وألخص المختصرات، ومختصر الإفادات: هذه المتون الثلاثة للفقيه المحدث محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الصالحي المتوفى سنة ١٠٨٣ هـ.

"كافي المبتدئ": شرحه الفقيه أحمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن مصطفى الحلبي البعلوي الدمشقي، شرحاً طيفاً محرراً المتوفى ١١٨٩ هـ - سماه الشرح الندي شرح كافي المبتدئ" متن مختصر جداً اختصر فيه كافي المبتدئ وقد شرحه العلامة عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد البعلوي الدمشقي المتوفى سنة ١١٩٢ هـ، وشرحه هذا محرر منقح كثير النفع للمبتدئين.

(١) الروض المربع شرح زاد المستقنع للبهوتی ص ٤١ .

(٢) حاشية الروض المربع لابن قاسم ج ١ ص ٩ وما بعدها .

المبحث الثالث: مصطلحات المذهب الحنفي

تمهيد:

قال المرداوي رحمه الله: "اعلم وفقي الله وإياك لما يرضيه أن الإمام أحمد رضي الله عنه لم يمؤلف كتاباً مستقلاً في الفقه كما فعله غيره من الأئمة، وإنما أخذ الأصحاب ذلك من فتاويه وأجوبته وبعض تاليفه وأقواله وأفعاله، فإن الفاظه إما صريحة في الحكم بما لا يحتمل غيره، أو ظاهرة مع احتمال غيره، أو محتملة لشيئين فأكثر على السواء^(١)، ولتدخل لنفسه المصطلحات الخاصة بالإمام وأصحابه".

مصطلحات خاصة بالإمام

مصطلحات تدل على المぬ:

أخشى، أو أخاف أن يكون، أو لا يكون، قيل بالوقف^(٢).

قوله: "هذا أشنع عند الناس" يقتضي المぬ وقيل: لا^(٣).

قاله في الرعایتين والحاوي وقدماه، واختاره ابن حامد والقاضي^(٤).

قال صالح: قلت لأبي: صلاة الجماعة؟ قال: أخشى أن تكون فريضة، ولو ذهب الناس يجلسون عنها لتعطلت المساجد^(٥).

. "أخاف أن يكون" قال مهنا قلت: قال لعبدة: لا ملك لي عليك،

قال _أبي الإمام أحمد_ : أخاف أن يكون عتق^(٦).

. "أخشى أن لا يكون" سئل من الزكاة السرج المفضض؟ أخشى أن لا

يكون السرج كأنه أراد أنه حلية السرج بالفضة تكره^(٧).

مصطلحات تدل على الإباحة: (لا بأس)، و (أرجو أن لا بأس به)^(٨).

سئل الإمام أحمد عن بئر وقعت فيها فأرة؟ فقال: إن لم تغير طعم الماء

وريحه فلا نرى لها بأساً^(٩).

ومن مصطلحات الإباحة: "إن شاء"^(١٠).

(١) الإنصال للمرداوي . ج ١٢ ص ١٧٨.

(٢) المسودة في أصول الفقه لآل تميمية . ص ٥٢٩ . الإنصال للمرداوي ج ١٢ . ١٨٥ .

(٣) المرجعان السابقان . تهذيب الأجوية لابن حامد ص ١٤٩ .

(٤) الإنصال للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٤ .

(٥) تهذيب الأجوية لابن حامد . ج ١١ ص ١٤ .

(٦) المرجع السابق ص ١٢٠ .

(٧) مسائل الإمام أحمد روایة أبي داود . ص ١١٤ .

(٨) المسودة في أصول الفقه لآل تميمية ص ٥٣٠ . الإنصال للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٤ .

(٩) مسائل الإمام أحمد روایة أبي داود . مرجع سابق . ص ٥ .

(١٠) تهذيب الأجوية لابن حامد . ص ١٢٩ .

مثال ذلك: ما قاله صالح: قلت لأبي يقول بن السجدين: رب اغفر لي. قال:
إن شاء^(١).

وأسأله أيضاً صالح: هل يرش على القبر الماء؟ قال: إن شاء فعلوه.

وهذه الألفاظ تدل على الإباحة وفاماً بإجماع علماء المذهب^(٢).

وقد تم إحصاء هذه المسائل التي وردت فيها ألفاظ الإباحة بأنواعها نحوً من
أربعمائة وثلاثة وخمسين مسألة^(٣):

مصطلحات تدل على الندب:

قول الإمام: "أحب كذا" أو "استحبه" أو "استحسنـة" أو "و أحسنـ" أو
"حسنـ" أو "يعجبنيـ" أو "هو أعجبـ إلىـ" على الصحيح من المذهب وعليه
جماهير الأصحاب^(٤).

مثال على: "أحبـ إلىـ":

سئل: إذا قال أكفر بالله؟ فقال: أحبـ إلىـ أن يكفر ويستغفر الله ولا يعود^(٥).

مثال على: "اختارـ"

سمعت رجلاً قال لأحمد: أي شيء تختار من الوتر؟ قال: إن أوترت بثلاث
فلا بأس وإن أوترت بصلة متقدمة قبلها، أي يسلم في ثنتين فلا بأس نحن نذهب
إلى ذا^(٦).

مثال على: "أعجبـ إلىـ"

سئل عن التيمم لكل صلاة أم من حدث إلى حدث؟ قال: لكل صلاة أعجبـ
إلىـ^(٧).

مثال على: "يعجبنيـ"

سئل عن سور الحمار والبغل؟ قال: يعجبنيـ أن أتوقفـ^(٨).

مثال على: "حسنـ"

ما رواه الأثرم قلت لأبي عبدالله المكتب يسأل فيفضل منه فضله فذكر
حديث أبي موسى قلت: كأنك تستحسنـ حديثـ أبي موسىـ (كانهـ قالـ)ـ أيـ لعمريـ
وإنهـ حسنـ^(٩).

(١) المرجع السابق.

(٢) تهذيب الأجرة لابن حامد. ص ١٣٣. مفاتيح الفقه الحنبلي للثقفي . ج ٢ ص ٢٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المسودة في أصول الفقه لآل تيمية. ص ٥٢٩. الإنصال للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٤. المدخل لابن بدران . ص ٥٨.

(٥) تهذيب الأجرة لابن حامد . ص ١٣٢.

(٦) مسائل الإمام أحمد روایة البغوي ص ٢٠/٧. مسائل الإمام أحمد روایة أبي داود. ص ١٠٦.

(٧) المرجع السابق ص ٢٥ .

(٨) مسائل الإمام أحمد برؤایة أبي داود . ص ٣٠.

(٩) تهذيب الأجرة لابن حامد . ص ١٧٩.

مثال على: "استحسن":

قال عبدالله انتخبت على أبي أحاديث وحديث سهيل فاستحسن^(١).

مثال على "استحب":

قال في الإنفاق: " واستحب الإمام أحمد رحمه الله أيضاً: الصوت في العرس"^(٢).

مثال على "أحسن":

سئل عن الرجل يبيع البيع بشرط ولا يسمى أجرأ، قال: "إذا لم يسم أي شيء يكون؟ إذا سمى بعد أحسن"^(٣).

مصطلحات تدل على التحرير:

إذا قال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - هذا حرام فهو صريح في الحرمة، ولا يحتاج إلى ما يبينه^(٤).

مثال ذلك:

قال رجل لأحمد وأنا أسمع (البغوي): إني^(٥) لي جار فربما أطلب منه الشيء فيعطيوني، ثم إنه يستقرض مني درهم: فأطلب منه كما كنت أطلب، قال: كل قرض يجر منفعة هو: حرام^(٦).

وهناك مصطلحات دائرة بين الحرمة والكراء فمنها قول "لا يصلح" أو "لا ينبغي" أو "أكره كذا" أو "لا يعجبني" أو "لا أحبه".

ثم قال "أكرهه" أو "لا يعجبني" وهذا الألفاظ وقع فيها الاختلاف بين الأصحاب، وسنحاول بيان ذلك بشيء من التوضيح مع الأمثلة ما أمكن:

(١) لا يصلح: ذكر في المسودة أنها "للتحرير"^(٧)، وقال الحسن بن حامد^(٨): وكل سؤال كان في مقابلته منه الجواب بـ"لا يصلح" فإنه آذن بالنهي والتحرير وذكر المرداوي أنها للتحرير، قال ذلك الأصحاب في لفظ لا يصلح^(٩).

(١) المرجع السابق . وحديث سهيل هذا هو حديث سليمان بن داود المهربي أخبرنا ابن وهب حدثي ابن أبي الزناد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كان له شعر فليكرمه). رواه أبو داود في سننه . كتاب الترجل باب في إصلاح الشعر ج ٣ رقم ٧٨ رقم الحديث ٤٦٣ . وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ج ١ ص ٨١٩ رقم ٥٠٠.

(٢) الإنفاق للمرداوي . ج ٨ ص ٢٥٢.

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه رواية أنساق بن منصور "الكسوح". ج ٢ ص ١٨.

(٤) مفاتيح الفقه الحنبلي للثقفي . ج ٢ ص ٩. الفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء الأصوليين للحفناوي . ص ١٥١.

(٥) كذا في الأصل ولعل الأصوب "إنّ".

(٦) جزء في مسائل عن أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني للبغوي. ص ٥٥.

(٧) ج ٢ ص ٥٢٩.

(٨) تهذيب الأوجبة لابن حامد . ص ١١٢.

مثال: "لا يصلح".

قال مهنا: قلت لأحمد: أسلم في ثوب فعجز فقال: خذ مني بدرأهـك غزاً،
قال: لا يصلح إلا أن يأخذ سلماً أو دراهمـه، وقال مهنا قلت: إن شرط أن يأخذ
منه سلمـه ببغداد؟ قال: "لا يصلح" هذا الشرط إنما هو مثل الصوف^(٢).
وممن أيد أن لفظ لا يصلح للتحريم المرداوي^(٣) وابن حامد^(٤)، وابن
حمدان^(٥).

ومن المعاصرـين مريم الظفيري في رسالتها^(٦).

وقد استقرـأت كتب المسائل التي وردت عن الإمامـ أحمد - رحمـه الله - حـسب
بحثـي القاصرـ فوجـدت أن هذهـ اللـفـظـة لا تستـعمل إلاـ في التـحرـيمـ، يؤـكـدـ ذلكـ ماـ
ذكرـهـ ابنـ حـامـدـ فيـ تـهـذـيبـ الأـجـوبـةـ^(٧):

و"لاـ يـنـبـغـيـ"ـ، أوـ "لاـ يـصـلـحـ"ـ أوـ "اسـتـقـبـحـهـ"ـ أوـ "هـوـ قـبـحـ"ـ، أوـ "لاـ أـرـاهـ"ـ،
لـلـتـحرـيمـ، وكـذاـ قـالـ فيـ الإـنـصـافـ^(٨).

احتـجـ القـائـلـونـ منـ الـأـصـحـابـ بـالـتـحرـيمـ، بـقـولـ الإـمـامـ أـحـمـدـ بـأـنـهـ لاـ يـنـبـغـيـ أـنـ
يمـسـكـ غـيرـ الـعـفـيفـةـ^(٩).

وسـأـلـهـ أـبـوـ طـالـبـ، يـصـلـيـ إـلـىـ الـقـبـرـ وـالـحـمـامـ وـالـحـشـ؟ـ.

قالـ: لاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ لـاـ يـصـلـيـ إـلـيـهـ، فـدـلـ هـذـاـ عـلـىـ أـنـهـ لـلـتـحرـيمـ^(١٠).
استـدـلـواـ بـأـنـ "لاـ يـنـبـغـيـ"ـ لـلـتـحرـيمـ بـحـدـيـثـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ:
(لـبـسـ فـرـوـجـاـ مـنـ حـرـيرـ أـيـ قـبـاءـ، ثـمـ نـزـعـهـ نـزـعـاـ كـرـيـهـ)، وـقـالـ: إـنـ هـذـاـ "لاـ
يـنـبـغـيـ"ـ لـلـمـتـقـيـنـ^(١١).

وجهـ الدـلـالـةـ: قـالـواـ لـأـنـهـ أحـوـطـ فـتـعـيـنـ التـحرـيمـ^(١٢).

وـبعـضـ الـأـصـحـابـ يـرـوـنـ أـنـ (لاـ يـنـبـغـيـ)ـ لـلـكـراـهـةـ (كـراـهـةـ تـنـزـيـهـ)ـ وـاستـدـلـواـ:

(١) الإنـصـافـ لـلـمـرـداـويـ . جـ ١٢ـ صـ ١٨٣ـ.

(٢) تـهـذـيبـ الأـجـوبـةـ لـابـنـ حـامـدـ . صـ ١٢٢ـ.

(٣) الإنـصـافـ لـلـمـرـداـويـ . جـ ١٢ـ صـ ١٨٣ـ.

(٤) تـهـذـيبـ الأـجـوبـةـ لـابـنـ حـامـدـ . صـ ١١٢ـ.

(٥) صـفـةـ الـفـتوـيـ وـالـمـفـتـيـ وـالـمـسـتـفـتـيـ لـابـنـ حـمـدانـ . صـ ٩٠ـ.

(٦) مـصـطـلـحـاتـ الـمـذاـهـبـ الـفـقـهـيـةـ وـأـسـرـارـ الـفـقـهـ الـمـرـمـوزـ فـيـ الـأـعـلـامـ وـالـكـتـبـ وـالـأـرـاءـ وـالـتـرـجـيـحـاتـ لـمـرـيمـ
الـظـفـيرـيـ . صـ ٣٢٠ـ.

(٧) تـهـذـيبـ الأـجـوبـةـ لـابـنـ حـامـدـ . صـ ١١٢ـ.

(٨) الإنـصـافـ لـلـمـرـداـويـ . جـ ١٢ـ صـ ١٨٣ـ.

(٩) صـفـةـ الـفـتوـيـ وـالـمـفـتـيـ وـالـمـسـتـفـتـيـ لـابـنـ حـمـدانـ . صـ ٩٠ـ . الإنـصـافـ لـلـمـرـداـويـ . جـ ١٢ـ صـ ١٨٣ـ.

(١٠) المـرـجـعـ السـابـقـ.

(١١) صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ كـتـابـ الـصـلـاـةـ بـابـ مـنـ صـلـىـ فـيـ فـرـوحـ حـرـيرـ ثـمـ نـزـعـهـ صـ ٨٢ـ رقمـ الـحـدـيـثـ ٣٧٥ـ .
صـحـيـحـ مـسـلـمـ كـتـابـ الـلـبـاسـ وـالـزـيـنـةـ بـابـ تـحـرـيمـ اـسـتـعـمـالـ إـنـاءـ الـذـهـبـ وـالـفـضـةـ عـلـىـ الرـجـالـ وـالـنـسـاءـ .

صـ ١١٥ـ رقمـ الـحـدـيـثـ ٢٠٧٥ـ .

(١٢) صـفـةـ الـفـتوـيـ وـالـمـفـتـيـ وـالـمـسـتـفـتـيـ لـابـنـ حـمـدانـ . صـ ٩٠ـ .

(١) سئل الإمام أحمد: فيمن قرأ في الأربع كلها بالحمد وسورة؟ قال: "لا ينبغي أن يفعل".

(٢) وسئل في الإمام ينصر في الأولى ويطول في الأخيرة، قال: لا ينبغي^(١).

قال القاضي: كره الإمام أحمد ذلك لمخالفته للسنة.

قال في الفروع: فدل على خلاف.

ولعل الراجح - إن شاء الله - في هذا اللفظ النظر إلى القرائن وال Shawāhid والتي تبين المراد من هذا اللفظ سواء كان للتحريم أو الكراهة^(٢).

قوله: إن قال هذا حرام ثم قال: أكرهه أو لا يعجبني.

فله قولان: القول الأول: قال في الرعاية: وإن قال "هذا حرام" ثم قال: "أكرهه" أو "لا يعجبني" فحرام^(٣).

القول الثاني: أنه يكره^(٤).

ولعل الراجح: أنه ينظر إلى القرائن فإنها تدل على مراد الإمام ومقصوده. قوله: "أكره كذا" أو "لا يعجبني" أو "لا أحبه" أو "لا استحسن" أو يفعلسائل كذا احتياطًا و"هذا قبيح" أو "استقبحه" أو "لا أراه" فيه وجهان^(٥):

(١) أنها كراهة تنزيه:

قوله أكره النفح في الطعام وإدمان اللحم والخبز الكبار لقول الله تعالى: (ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم)^(٦) وقول النبي صلى الله عليه وسلم (إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها ويكره سفاسفها)^(٧).

إن قال: يفعل السائل كذا احتياطًا^(٨): فيه قولان :

القول الأول: أنها تدل على الوجوب (في الرعاية والحاوي).

القول الثاني: أنها تدل على الندب.

(٢) أن هذا الألفاظ كلها تدل على التحريم.

اختار هذا القول: الخلال، وأصحابه وابن حامد.

والراجح: النظر إلى القرائن في الكل.

(١) الإنصاف للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٣.

(٢) المرجع السابق . ج ٢ ص ١٨٤.

(٣) الإنصاف للمرداوي . ص ١٨٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) صفة الفتوى والمفتى والمستفتى لابن حمدان ص ٩٣.

(٦) سورة التوبة آية ٤٦.

(٧) المعجم الكبير للطبراني ج ٣ ص ١٣١ رقم الحديث ٢٨٩٤ ، والخرائطي في مكارم الأخلاق ص ٢٧ رقم الحديث ٣ . وصححه الألباني في تحقيقه لكتاب صفة الفتوى والمفتى والمستفتى لابن حمدان ص ٩٣ .

(٨) الإنصاف للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٤.

مثال: كقول أَحْمَدَ: أَكْرَهَ الْمُتَعَةَ وَالصَّلَاةَ فِي الْمَقَابِرِ. فَهُنَا الْكُرَاهَةُ تَدْلُ عَلَى التَّحْرِيمِ.

مصطلحات دالة على الوجوب:

قال في الرعاية والحاوي: وإن قال: يفعل السائل احتياطاً واجب.
من أمثلة ذلك:

ما قاله الأثرم عن الإمام أَحْمَدَ: قلت: "النفساء رأت عشرين يوماً دماً، وعشرين يوماً طهراً، ثم عاودها الدم؟ قال: فتقضي الأيام التي صامتها وهي ترى الدم تحتاط"^(١).

وقال صالح عن أبيه المبتدئه بها الدم تحتاط لها فتجلس يوماً وليلة^(٢).
ويرى ابن حامد: أن هذا اللفظ يدل على الإيجاب والتحم، وهو غالب مذهب الأصحاب^(٣).

قال ابن حامد: "وإن قال: يعجبني فهو للوجوب لأنَّه أحوط"^(٤).

ومن الألفاظ التي تدل على الوجوب قول الإمام "يعجبني"^(٥).

مثاله:

سمعت أَحْمَدَ يقول: "يعجبني أن يكون للرجل ركعات من الليل والنهار معلومة فإذا تنشط طولها ، وإذا لم ينشط حفظها وجاء بها"^(٦).

مصطلحات تدل على التسوية في الحكم عند البعض والفرق عند البعض الآخر:

"ذاك أهون" أو "أشد" أو "أشنع" أو "هو أسهل".

مثال: "ذاك أهون":

وسئل عن المصتعق "المصعوق" وكم يتنتظر به؟ قال: يروى عن الحسن ثلث وأنه ربما تغير في الصيف في يوم وليلة، وفي الشتاء على ذلك أهون^(٧).
مثال: "أشد":

سئل عن صائم في رمضان نظر إلى جاريته فأمنى؟ قال: يقضي يوماً مكانه، قيل لأَحْمَدَ: فباشر حتى أمنى؟ قال: هذا أشد^(٨).

مثال: "هو أسهل":

(١) صفة الفتوى والمفتى والمستفتى لابن حمدان ص ١٣٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) صفة الفتوى والمفتى والمستفتى لابن حمدان ص ١٣٧.

(٤) المرجع السابق .

(٥) الإنصال للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٤.

(٦) مسائل الإمام أَحْمَدَ بِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ . ص ١٠٥.

(٧) المرجع السابق ص ٢١٤.

(٨) مسائل الإمام أَحْمَدَ بِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ . ص ١٣٢.

سئل عن ليس جلود السباع دون الصلاة فيه؟ قال: هو أسهل^(١).

مثال: "أشنع":

سئل عن شهادة العبد في الحدود، قال: لا تجوز شهادته في الحقوق شاهد واليمين، والحدود ليس كذلك، قلت "السائل الميموني" لم تستوحش من هذا إذا كان علماً يتبع، قال: في الحدود كأنه يشنع^(٢).

من الأصحاب من قال بأن هذه الألفاظ عند الإمام أحمد سواء خاصة إذا اتحد المعنى أو كثر التشابه فالتسوية أولى^(٣).

اختار ذلك أبو بكر عبدالعزيز والقاضي، ومن الأصحاب من رأى الفرق في ذلك، ورجحه المرداوي، وهو الظاهر^(٤).
واختاره ابن حامد^(٥).

قال ابن تيمية: والنظر في القرآن أولى في الكل^(٦).

قول الإمام في العبيد تقبل شهادتهم في الأموال، فقيل له: تقبل في الحدود؟

قال: ذاك شنع.

وجاء أيضاً: أن قوله: "هذا أشنع عند الناس" يقتضي المنع وقيل لا. لكن النظر في القرآن أولى في الكل^(٧).

مصطلحات لا تلحق بمذهبها:

إن سؤل الإمام أحمد عن شيء أفتى فيه غيره بما لا ينتهي عنه، أو لا يقوى على دفع الشبهة القائمة في مذهبه، فإنه لم يصرح بمخالفة، كما أنه لا يلحقه بمذهب بل يحكيه بلفظ: زعم، زعموا^(٨).

مثال ذلك:

سئل عن رجل اشتري جارية لها زوج لم يدخل بها فطلاقها حين اشتراها أيطؤها الرجل؟.

قال: هذه حيلة وضعها أصحاب الرأي لابد منه أن يستبرئها، قال أبو عبدالله: "زعموا" - يعني أهل الرأي - إذا اشتري جارية ثم أعتقها وتزوجها انه يطؤها من ساعته، أحب إلى أن يستبرئها^(٩).

(١) مسائل أحمد بن حنبل روایة ابنه صالح . ج ١ ص ١٩٠.

(٢) تهذيب الأجروبة لابن حامد . ص ١٤٩.

(٣) المسودة في أصول الفقه لآل تيمية . ص ٥٣٠.

(٤) الإنصاف للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٥.

(٥) صفة الفتوى والمقتني والمستفتي لابن حمدان . ص ١٤٠. الإنصاف للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٥ . تهذيب الأجروبة لابن حامد . ص ٩٤.

(٦) المسودة في أصول الفقه لآل تيمية . ص ٥٣٠.

(٧) المرجع السابق .

(٨) مفاتيح الفقه الحنبلي للثقفي . ج ٢ ص ٣٦.

(٩) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود . ص ٢٣٤.

مصطلحات تدل على التوقف:

"ما أدرى"، "لا أدرى"، "سل غيري"، "لا أعرف".

إذا أجاب أحد بهذه الألفاظ فهذا يعني توقفه عن الحكم في تلك الحادثة، حتى يكون له مزيد بحث وتأمل في وقت آخر، فإن كان مسألة أجاب عنها بلا أدرى، أو لا أعرف أو ماسمعت، فإنه قد وجد لها إجابة في وقت لاحق^(١). وفي هذا دلالة واضحة على ما تتمتع به شخصية الإمام أحمد - رحمه الله - من أدب في الفتوى وتورع عن التسرع في ذلك، اقتداء بالسلف من الصحابة والتابعين، وحرصاً منه على تحري الحق والصواب فيما يتلفظ به.

أمثلة على ذلك:

سئل عن بول ما أكل لحمه؟ قال: ما أدرى^(٢).

سئل عن الرجل يكتب هذه الرقاع ويلقبها في المسجد لمريض له؟ قال: لا أدرى، وسئل عن طلاق السكران غير مرة؟ فلم يجب فيه، وقال مرة: لست أفتني في هذا بشيء، سل غيري^(٣).

سئل عن الرجل يحلف مع بيته؟ قال: لا أعرفه^(٤).

مصطلحات مختلف فيها بين الجواز والكرامة:

"أجبن عنه"، "أتفزّ عنه"، "آخر منه"، "أتوقاه"، "اتهبيه"، "لا أجترئ عليه".

اختلفت أقوال الأصحاب في دلالات هذه الألفاظ بين الجواز والكرامة.

قال في الإنصال: "أجبن عنه" للجواز قدمه في الرعايتين وقيل يكره اختاره في الرعاية الصغرى وآداب المفتى.

وقال في الكباري: الأولى النظر إلى القرآن.

قال في الفروع: "أجبن عنه" مذهب، وقاله في آداب المفتى والمستفتى..

وقال في تهذيب الأوجبة: جملة المذهب أنه إذا قال "أجبن عنه" فإنه إذن بأنه مذهب، وأنه ضعيف لا يقوى القوة التي يقطع بها ولا يضعف الضعف الذي يوجب الرد^(٥).

فإن قول الإمام "أجبن عنه" إما لكثره الشبهة أو لاختلاف الناس أو لتعادل الأدلة إن أمكن^(٦).

ولفظ "آخر منه".

قال ابن تيمية: "وإن قال "آخر منه" فهو للجواز وقيل للكرامة"^(٧).

(١) مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات . ص ٣٩.

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود . ص ٣٠.

(٣) المرجع السابق ص ٢٣٩.

(٤) تهذيب الأوجبة لابن حامد . ص ١٤٣.

(٥) الإنصال للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٥ . تهذيب الأوجبة لابن حامد . ص ١٤٧ .

(٦) صفة الفتوى والمفتى والمستفتى لابن حمدان . ص ٩٥.

واللألفاظ الباقية هي كذلك متعددة بين الجواز والكراء فإليك الأمثلة عليها:
سئل عن الرجل يحرم من المكان بعيد؟ قال: كأني أتهييه "لا أجترئ
عليه"^(٢)

وقال: العتق قبل الملك لا أجترئ عليه، لا يقوم عندي مقام الطلاق^(٣).
"أتوقف":

سئل عن التيم بالرمل؟ قال: كأني أتوقف التيم بالزرنيخ والنورة والرماد
والرمل أسهل من الرماد وسئل عن الحصى؟ قال: أتوقف^(٤).
"استوحش":

سئل إذا صلى الإمام جالساً هل يصلون جلوساً؟ قال: إني لاستوحش منه لم
أر أحداً فعله^(٥).
"أنظر عه":

سئل إذا أحدث في العيد يتيم؟ قال: من الناس من يذهب إليه وفي الجنازة
ستة من التابعين يقولون: يتم يعني: في الجنازة إذا خاف أن تفوته الصلاة قلت
لأحمد "أي أبي داود" أي شيء تذهب؟ قال: إني لا تفزعه، أي: أن أقول:
يتيم^(٦).

(١) المسودة في أصول الفقه لآل تيمية. ص ٥٣٠. مفاتيح الفقه الحنفي للثقفي . ج ٢ ص ٤٠.

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود . ص ١٧١.

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح . ص ٢٤٧.

(٤) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود . ص ٢٦.

(٥) المرجع السابق ص ٦٥.

(٦) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود . ص ٦٥.

مصطلحات خاصة بأصحاب الإمام

لأصحاب الإمام أحمد اصطلاحات متعددة في النقل لرأيه أو آراء غيره من نقلة المذهب والمجتهدين فيه، تختلف مدلولاتها ومفاهيمها، فيصعب على القارئ في كتبهم فهمها ما لم يكن لديه علم بمعانٍ هذه الاصطلاحات وذلك مثل: النص، التنبيه، الإيماء، الإشارة، الرواية، القول، التخريج، النقل، الوجه، الاحتمال، المذهب، ظاهر المذهب، التوقف، الروايتان، القرآن، الوجهان، وفيما يلي بيان المراد بهذه الاصطلاحات:

"النص":

معناه: نسبته إلى الإمام أحمد، أيضاً هذا كلامه^(١).

"ونصاً" و "المنصوص" هو الصريح في معناه^(٢).

التنبيه أو التنبيهات:

هي الأقوال التي لم تنسب إلى الإمام أحمد بعبارة صريحة داله عليها، بل فهم القول عن الإمام مما توحى إليه العبارة بما يفهم من الكلام^(٣).
الإيماء:

الإتيان بعبارة ليست صريحة في الحكم لكن يفهم منها بطريق اللزوم، وهو داخل في معنى التنبيه^(٤).

الإشارة:

هي الإتيان بكلام يفهم منه حكم غير الحكم المصرح به عن طريق اللزوم، وهي داخلة في معنى التنبيه كالإيماء^(٥).
الرواية:

وهي الحكم المروي في المسألة عن الإمام أحمد^(٦).

القول:

الحكم المنسوب إلى الإمام على أنه قول له^(٧).

ويشمل الوجه والاحتمال والتخريج وقد يشمل الرواية، وهو كثير في كلام المتقدمين^(٨).

(١) المدخل لابن بدران . ص ٢١٦.

(٢) الإنصاف للمرداوي . ج ١ ص ١٩.

(٣) ابن حنبل حياته وعصره وأراؤه الفقهية لأبو زهرة . ص ٢٩١.

(٤) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين. لأبي يعلى الفراء . ج ١ ص ٤٨.

(٥) المرجع السابق .

(٦) المطلع على أبواب المقنع للبعلي . ص ٤٦٠.

(٧) ابن حنبل حياته وعصره وأراؤه الفقهية لمحمد أبو زهرة . ص ٢٩٢.

(٨) الإنصاف للمرداوي . ج ٢ ص ١٩٠.

التخريج:

نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه وهو بناء فرع على أصل بجامع مشترك^(١).

النقل:

أن ينقل النص عن الإمام ثم يخرج عليه فروعاً فيجعل كلام الإمام أصلاً وما يخرجه فرعاً^(٢).

وبين التخريج والنقل فرقاً من حيث إن الأول أعم من الثاني، لأن التخريج يكون من القواعد الكلية للشرع أو الإمام أو العقل، أما النقل فإنه ينبع من أصل قول الإمام^(٣).

الوجه:

هو قول بعض أصحاب الإمام وتخربيجه، إن كان مأخوذاً من قواعد الإمام أحمد أو إيمائه أو دليله أو تعليله أو سياق كلامه وقوته^(٤).

الاحتمال:

ويكون إما لدليل مرجوح بالنسبة إلى ما خالفه أو لدليل مساوٍ له، ولا يكون التخريج أو الاحتمال إلا إذا فهم المعنى^(٥).

المذهب:

مذهب الإنسان ما قاله أو دل عليه بما يجري مجرى القول عن تنبئه أو غيره. وهو ما نص أو نبه عليه، أو شملته علته التي علل بها^(٦).

ظاهر المذهب: هو المشهور في المذهب^(٧).

التوقف:

هو ترك العمل بالأول والثاني والنفي والإثبات، إن لم يكن فيها قول لتعارض الأدلة وتعادلها عنده، فله حكم ما قبل الشرع من حظر وإباحة ووقف^(٨).

الروایتان:

إذا قيل: في المسألة روایتان، فإذا هما بمنص، والأخرى بـإيماء، أو تخربيج من نص آخر له. أو نص جعله منكره. وإذا قيل: هذه المسألة روایة واحدة "أي: أراد نصه^(٩).

(١) المدخل لابن بدران . ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المدخل لابن بدران . ص ٦٠.

(٤) الإنصاف للمرداوي . ج ١٢ ص ١٨٩. المدخل لابن بدران . ص ٦٢.

(٥) الإنصاف للمرداوي . ج ١٢ ص ١٩٠.

(٦) المدخل لابن بدران . ص ٦١.

(٧) الإنصاف للمرداوي . ص ١٨.

(٨) المرجع السابق . ص ٦١.

القولان:

بمعنى أنه قد يكون الإمام أحمد نصّ عليهما، كما ذكره أبو بكر بن عبد العزيز في (الشافي) أو على أحدهما وأوّلًا إلى الآخر، وقد يكون مع أحدهما وجه أو تخرّيج أو احتمال بخلافه^(٢).

عنه:

يعني عن الإمام أحمد رحمه الله^(٣).

قولهم:

على الأصح أو الصحيح أو الظاهر أو المشهور أو الأشهر أو الأقوى أو الأقياس: فقد يكون عن الإمام أو بعض أصحابه ثم الأصح عن الإمام أو الأصحاب قد يكون شهرة، وقد يكون نقلًا وقد يكون دليلاً، أو عند القائل، وكذا القول: في الأشهر والأظهر والأولى والأقياس ونحو ذلك^(٤).

قيل:

فإنه قد يكون روایة بالإيماء أو وجهاً أو تخرّيجًا أو احتمالاً^(٥).

(١) الإنصاف للمرداوي . ج ١٢ ص ١٩٠.

(٢) المرجع السابق .

(٣) المدخل لابن بدران . ص ٢١٦ .

(٤) صفة الفتوى والمفتى والمستفتى لابن حمدان . ص ١١٤ .

(٥) المرجع السابق .

مصطلحات تدل على أئمة المذهب^(١)

القاضي:

عند المتقدمين إلى المائة الثامنة يطلقونه ويعنون به القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، وكذا إذا قالوا: أبو يعلى وأطلقوه وإذا قالوا: أبو يعلى الصغير فالمراد به، ولده محمد صاحب الطبقات. وأما المتأخرین كصاحب "الإقناع" و"المنتهى" ومن بعدهما فيطلقون لفظ "القاضي" ويريدون به: القاضي علاء الدين علي بن سليمان السعدي المرداوي ثم الصالحي (ابن بدران).

المنقح:

يلقب به القاضي علاء الدين المرداوي. لأنه نفع المقنع في كتابة التنقح المشبع. ويسمونه "المجتهد" في تصحيح المذهب.

الشيخ:

يطلقه المتأخرون كصاحب "الفروع" و "الفائق" و "الاختيارات" على الشيخ العلامة موفق الدين أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، صاحب (المغني). والمتأخرون يطلقون (الشيخ) ويريدون به شيخ الإسلام ابن تيمية.

الشیخان:

فالمحمق والمجد (مجد الدين عبد السلام ابن تيمية).

الشارح:

فهو الشيخ شمس الدين عبد الرحمن ابن الشيخ أبي عمر المقدسي وهو ابن أخي موفق الدين وتلميذه صاحب (الشرح الكبير) والمسمى "بالشافعي".

شيخنا:

إذا أطلقه علي بن عقيل وأبو الخطاب أرادوا به القاضي (أبا يعلى) وإذا أطلقه ابن مفتح (صاحب الفروع) أراد به شيخ الإسلام ابن تيمية.

غلام الخلال:

يطلق ويراد به عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف أبو بكر المعروف بغلام الخلال.

أبو حفص:

عمر بن محمد بن رباء أبو حفص العكري.

ابن المنادي:

هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله المتوفى سنة ٣٣٦ هـ.

ابن قاضي الجبل:

(١) المدخل لأبن بدران . ص ٢١٦ وما بعدها . المدخل المفصل لبكر أبو زيد ج ١ ص ١٨٣ وما بعدها .

أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي من بنى قدامة من تلامذة
شيخ الإسلام ابن تيمية صاحب كتاب (الفائق) توفي سنة ٧٧١ هـ.
ابن حمدان:

أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النميري الحراني صاحب كتاب (تهذيب
الأجوبة) المتوفى سنة ٦٩٥ هـ.
الأثرم:

أحمد بن محمد بن هانئ الطائي. أحد الناقلين لروايات الأئمّة أحمد المتوفى
بعد سنة ٢٦٠ هـ.

الخلال:

أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر، جامع روايات الإمام أحمد المتوفى سنة
٣١١ هـ.

ابن نصر الله:

أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادي الأصل ثم المصري.
المتوفى سنة ٨٤٤ هـ.

الرستغنى:

عبدالرزاق بن رزق الله ابن أبي بكر بن خلف ابن أبي الهيجاء. الفقيه
المحدث المفسر. المتوفى سنة ٦٦٠ هـ.

المجد:

عبدالسلام بن عبد الله ابن أبي القاسم الخضر بن محمد بن علي ابن تيمية
الحراني. الملقب بمجد الدين جد شيخ الإسلام أحمد بن تيمية صاحب المنتقى
والمحرر في الفقه. المتوفى سنة ٦٥٢ هـ.

ابن الزاغوني:

علي بن عبد الله بن نصر بن السري الزاغوني البغدادي. المتوفى
سنة ٥٢٧ هـ.

ابن عبادوس:

علي بن عمر بن أحمد بن عمار بن أحمد بن علي بن عبادوس. المتوفى
سنة ٥٥٩ هـ.

النااظم:

محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي. له منظومة الآداب الصغرى
والكبرى والفوائد تبلغ خمسة آلاف بيت. المتوفى سنة ٦٩٩ هـ.

أبو الخطاب:

محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني البغدادي. أحد المجتهدين في
المذهب. المتوفى سنة ٥١٠ هـ.

الحربي:

إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم. صاحب (غريب الحديث) المتوفى سنة ٢٨٥ هـ.

ابن شافلا:

إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شافلا الفقيه الأصولي. المتوفى سنة ٣٦٩ هـ.

ابن البناء:

الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء البغدادي. المتوفى سنة ٤١٧ هـ.

ابن حامد:

الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي. أستاذ القاضي أبي يعلى. المتوفى سنة ٤٠٣ هـ.

ابن شيخ السالمية:

حمزة بن موسى بن أحمد بن الحسن بن بدران. شرح بعض الأحكام لمحمد الدين ابن تيمية. المتوفى سنة ٧٦٩ هـ.

الطوفي:

سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد. صاحب مختصر الروضة الأصولية المتوفى سنة ٧١٠ هـ.

ابن رزين:

عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله بن نصر بن عبيد الغساني الحوراني المتوفى سنة ٦٥٦ هـ.

ابن أبي موسى:

محمد بن أحمد بن موسى الهاشمي. صاحب الإرشاد. المتوفى سنة ٤٢٨ هـ.

ابن المنجا:

منجا بن عثمان بن أسعد بن المنجا التنوخي، الفقيه الأصولي المفسر النحوي له الممتع شرح المقنع. المتوفى سنة ٦٩٥ هـ.

ابن هبيرة:

يحيى بن محمد بن هبيرة الدوري البغدادي الوزير له كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح. المتوفى سنة ٥٦٠ هـ.

ابن قندس:

أبو بكر بن إبراهيم بن قندس تقى الدين الباعلي. صاحب حواشى الفروع، وحواشى المحرر. المتوفى سنة ٨٦١ هـ.

ومن أراد التوسع في هذه المصطلحات فله مراجعة المراجعين السابقين المذكورين في الحاشية.

مصطلحات خاصة بالكتب^(١)

(١) الشرح:

إذا أطلق أراد به الأصحاب شرح المقنع المسمى (بالشافعي) (صاحب الشرح) للشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ.

(٢) البلغة :

البلغة في الفقه للحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى بن مسلم الربعي البغدادي. المتوفى سنة ٦٣١ هـ.

(٣) الوجيز :

الوجيز في الفقه للحسن بن يوسف بن محمد بن أبي السري الدجيلي البغدادي. المتوفى سنة ٧٣٢ هـ.

وهناك الوجيز لعبد الله بن محمد بن أبي بكر بن إسماعيل ابن أبي البركات الزريراني البغدادي. المتوفى سنة ٧٢٩ هـ.

(٤) القواعد:

القواعد الفقهية لحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ.

(٥) الحاوي: تصنيف الفقيه عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم بن علي الضرير البصري المتوفى سنة ٦٨٤ هـ.

(٦) المنتخب:

(المنتخب في الفقه) تصنيف عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي الدمشقي المتوفى سنة ٥٣٦ هـ.

(٧) الغنية:

تأليف الشيخ عبد القادر بن أبي صالح عبد الله بن جنكي دوست الجيلي البغدادي ، المتوفى سنة ٥٦١ هـ^(٢).

(٨) المستوعب:

في الفقه تأليف محمد عبد الله بن الحسين السامرائي (بضم الميم وتشديد الراء) نسبة إلى مدینه سُرّ من رأي. المتوفى سنة ٦١٠ هـ.

(٩) المفردات:

اسم لمؤلفات متعددة في هذا النوع أشهرها عند المتأخرین الألفية المسماة بالنظم المفید الأحمد في مفردات الإمام أحمد للقاضی محمد بن علي بن عبد

(١) المرجعان السابقان .

(٢) سیر أعلام النبلاء للذهبي ٤٥٠/٢٠ .

الرَّحْمَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطِيبُ الْمُتَوْفِيُّ سَنَةُ ٨٢٠ هـ . وَالْفَتحُ الرَّبَانِيُّ فِي مَفَرَّدَاتِ مَذْهَبِ ابْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ . لِلْدَّمَنْهُورِيِّ الْمُتَوْفِيِّ سَنَةُ ١١٩٠ هـ .

(١٠) المطلع:

تَصْنِيفُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْفَتحِ الْبَعْلَى الْحَنْبَلِيِّ . الْمُتَوْفِيِّ سَنَةُ ٧٠٩ هـ .

(١١) الفروع:

تَصْنِيفُ مُحَمَّدِ بْنِ مَفْلِحٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَفْرُجِ الْمَقْدُسِيِّ الصَّالِحِيِّ . الْمُتَوْفِيِّ سَنَةُ ٧٦٣ هـ .

(١٢) الطبقات:

وَيَعْنُونَ بِهِ طَبَقَاتُ الْحَنَابَلَةِ لِلإِمَامِ الْقَاضِيِّ الصَّغِيرِ أَبِي الْحَسِينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ ابْنِ أَبِي يَعْلَى الْحَنْبَلِيِّ . الْمُتَوْفِيِّ سَنَةُ ٥٢٦ هـ .

مصطلحات خاصة بالحروف

"حتى" ، "إن" ، "لو":

و هذه الرموز تشير إلى وجود خلاف في المذهب، قال ابن بدران: (متى قال فقهاؤنا: ولو كان كذا و نحوه، إشارة إلى الخلاف، وذلك كقول صاحب الإقناع وغيرها في باب الأذان: ويكرها يعني الأذان والإقامة للنساء ولو بلا رفع الصوت، فإنهم أشاروا ولو إلى الخلاف في المسألة)^(١).

وقال علي الهندي: حروف الخلاف في المذهب ثلاثة: حتى للخلاف القوي وإن للمتوسط، ولو للضعف وذكر أمثلة عليها^(٢).

وفي هذه المسألة خلاف بين علماء المذهب، والذي يراه الشيخ بكر أبو زيد أنها حروف للخلاف في المذهب فقط، دون تقييدها بشيء بعينه للاضطراب في دلالتها بين الأصحاب^(٣).

يؤكد ذلك الشيخ علي الهندي حينما قال : "و عند بعضهم أن لو للخلاف القوي وإن للمتوسط ، وحتى للضعف" حيث علق بقوله : "ولا مشاحة في الاصطلاح"^(٤) مما يدل على أن هذه الحروف إنما تدل على وجود الخلاف بغض النظر عن قصر وتحديد كل حرف على نوعية الخلاف .

(١) المدخل لابن بدران . ٢٢٥ الشرح الممتع لابن عثيمين ج ٤ ص ١٨١.

(٢) مقدمة في بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنفي للهندي. ص ٤٢.

(٣) المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل لبكر أبو زيد . ج ١ ص ٣١٩.

(٤) مقدمة بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنفي للهندي . ص ٤٢ .

مصطلحات خاصة بالأزمان

(١) المتقدمون (٢) المتوسطون (٣) المتأخرون

(١) فالمتقدمون: ابتداء من الإمام أحمد رحمه الله المتوفى سنة ٢٤١ هـ إلى الإمام الحسن بن حامد بن علي المتوفى سنة ٤٠٣ هـ.

(٢) والمتوسطون: ابتداءً من القاضي: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى الكبير الشهير (بالقاضي) المتوفى سنة ٤٥٨ هـ. إلى الإمام برهان الدين إبراهيم بن أكمل الدين محمد بن شرف الدين عبد الله ابن مفلح المتوفى سنة ٨٨٤ هـ.

(٣) المتأخرون: ابتداءً من العلامة والإمام أبو الحسن علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي. المتوفى سنة ٨٨٥ هـ. إلى عصرنا هذا^(١).

(١) مقدمة في بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنفي للهندي . ص ١٥ . المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل لبكر أبو زيد ج ١ ص ٢١٧ .

تعدد الروايات عن الإمام أحمد

قد تتعدد الروايات المنقوله عن الإمام أحمد وتخالف في المسالة الواحدة وذلك لعد أسباب لعل من أهمها:

(١) إن فتاوى الإمام أحمد كانت هي وفتاوى الصحابة لأنها تخرج من مشكاة واحدة، حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسالة روایتان وقد يكون له في المسالة الواحدة عدة روایات^(١).

(٢) إنه كان يتعدد أحياناً في الحكم بين وجهين أو نظرين فيتركهما من غير ترجيح^(٢).

(٣) أن الأصحاب أخذوا مذهب الإمام أحمد من أقواله وأفعاله وأجوبته وغير ذلك فاختللت اجتهاداتهم واستنباطاتهم باختلاف تلك الروايات والأقوال والأجوبة^(٣).

(٤) قد يكون سببه أنه رأى أدلة جديدة قوية غيرت رأيه^(٤)، مثل ذلك: كنت أقول: الإقراء: الأطهار، وأن المتيم لا يخرج إذا رأى الماء في الصلاة، وإن زوجة المفقود تترخص أربع سنين^(٥).

(٥) أنه كان يفتى في حال من الأحوال في مسألة معينة فيسأل عن المسائل نفسها، ويرى اختلاف حال السائل عن حاله في الأولى فيفتى بما يراه من حاله فيظن الراوي أنهما روایتان، ولكن الحقيقة أن الحال اختلف فاختلَّ الحكم^(٦).

(٦) أنه كان يفتى أحياناً قليلاً بالرأي المبني على المصلحة أو القياس فتختلف أوجه النظر بين وجهين، فيترك الوجهين من غير ترجيح^(٧).

وإذا نقل عنه في مسألة قولان مختلفان ولم يصرح هو ولا غيره برجوع عنه فيه مسألتان: المسألة الأولى: إن إمكان الجمع بينهما على اختلاف حالين أو محلين، أو بحمل عامتها على خاصهما ومطلقهما على مقيدهما على الأصح فيها. اختاره ابن حامد فكل واحد منها مذهب، وقد نقل عنه في التيم بالرمل روایتان وحمل القاضي الجواز على رمل له غبار، والمنع على رمل لا غبار له^(٨). المسألة الثانية: وإن تعذر الجمع بينهما وعلم التاريخ فالثاني مذهب^(٩).

(١) المدخل لابن بدران . ص ٥٥، ٥٤.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة . ص ١٥٠.

(٣) المدخل لابن بدران . ص ٥٥.

(٤) البحث الفقهي طبيعته. خصائصه. أصوله. مصادره. مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربع لعبدالعال سالم . ص ٢٣٨.

(٥) صفة الفتوى والمقتني والمستفتى لابن حمدان . ص ٨٥.

(٦) تاريخ المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة . ص ١٥٠.

(٧) المرجع السابق ص ٥٠٢.

(٨) صفة الفتوى والمقتني والمستفتى لابن حمدان . ص ٨٦.

(٩) المدخل لابن بدران . ص ٦٢.

المبحث الرابع: ترتيب موضوعات المذهب الحنفي

ينهج الحنابلة نهجا خاصا مستقلا في ترتيب موضوعات الفقه يتسم بالبساطة والسهولة فهو مقسم إلى خمسة أقسام رئيسية حسب الترتيب التالي^(١):

الأول: قسم العادات.

الثاني: المعاملات.

الثالث: المناكحات.

الرابع : الجنایات

الخامس: القضاء والخصومات.

القسم الأول: العبادات :

قدم فقهاء الحنابلة كغيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى كتاب العبادات اهتماما بغيرها ، فهي المقصد الأول والأخير من إيجاد الخلق: " وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون "^(٢). وقدموا من العبادات وسائلها وهو كتاب الطهارة، كتاب الصلاة ، كتاب الصيام ، كتاب الحج ، كتاب الجهاد وألحق الجهاد بالعبادات لأنه أكثر ملاءمة بها ، ولا شك أن الدعوة إلى الله والعمل على انتشار الإسلام من أعظم القرب.

القسم الثاني: المعاملات :

يقدم الحنابلة ألوان المعاملات على النكاح باعتبار أنها أهم ما يحتاجه الإنسان بعد العبادة ، فالمعاملات طريق التكسب، وبه يضمن الإنسان لنفسه المتوفر متطلبات الحياة وبخاصة الضرورية منها كالأكل والشرب ونحو ذلك.

ويدرج تحت هذا القسم الموضوعات التالية:

كتاب البيع ، باب الربا والعرف وتحريم الحيل ، باب القرض ، باب الرهن ، باب الضمان والكفالة ، باب الحوالة ، باب الصلح وأحكام الجوار، باب الحجر، باب الوكالة، كتاب الشركة ، باب الإجارة ، باب الشفعة،باب الجعالة،باب اللقطة، باب الهبة والعطية، كتاب الوصايا ، كتاب الفرائض.

القسم الثالث: كتاب النكاح:

المناسبته لقسم المعاملات أن الإنسان إذا استطاع أن يوفر لنفسه حاجاته من الطعام والشراب والكساء الذي يضمن له استمرارية الحياة، تطلع في ما معه من مال إلى الزوجة التي تعفه وتضمن له استمرارية السلسلة البشرية.

ويشمل هذا القسم الموضوعات التالية:

باب أركان النكاح وشروطه.

(١) ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربع لعبدالوهاب أبو سليمان . ص ٧٣ وما بعدها.

(٢) سورة الذاريات آية ٥٦.

باب الشروط في النكاح:

باب حكم العيوب في النكاح، باب نكاح الكفار، كتاب الصداق، باب الوليمة، باب عشرة النساء، كتاب الخلع، باب صريح الطلاق وكنيته، باب ما يختلف به عدد الطلاق وما يتعلق به، باب الاستثناء في الطلاق، باب الطلاق في الماضي والمستقبل، باب تعليق الطلاق، باب التأويل في الحلف، باب الشك في الطلاق، كتاب الرجعة، كتاب الإيلاء وأحكام المولي، كتاب الظهار، كتاب اللعان، كتاب العدد ، كتاب الرضاع، كتاب النفقات.

وموضوعات هذا القسم متجانسة ومتلائمة مع بعضها ليس فيها موضوع غريب فكلها متصلة بموضوع النكاح.

القسم الرابع: كتاب الجنایات:

ينظر الحنابلة إلى وضع كتاب الجنایات بعد المعاملات والأنکحة بتصور الوضع الطبيعي في الإنسان أنه إذا اكتفى بحاجاته الضرورية من طعام وشراب ونكاح فإنه يظلم ويتعدى ويسفك الدماء فلابد من أحكام تضبط ذلك فناسب أن يأتي كتاب الجنایات تاليًا لكتاب النكاح.

ويشمل كتاب الجنایات الموضوعات التالية:

باب شروط القصاص، باب استيفاء القصاص، باب العفو عن القصاص، باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس، كتاب الديات، باب الشجاج وكسر العظام، باب العاقلة وما تحمله، باب كفارة القتل، باب القسامنة، كتاب الحدود، باب حد الزنا، باب القذف، باب حد متناول المسكر، باب التعزير، باب القطع في السرقة، باب حد قطاع الطريق ، باب قتال أهل البغي، باب حكم المرتد، كتاب الأطعمة، باب الزكاة، كتاب الصيد، كتاب الأيمان، باب النذر.

القسم الخامس: كتاب القضاء والفتيا:

إن مجيء هذا الكتاب بعد كتاب الجنایات مناسب وملائم لأن الإنسان يحتاج إلى القضاء في نكاحه ومعاملاته وكذلك فيما يتعلق بارتكابه للجنایة، فجاء كتاب القضاء تاليًا لكتاب الجنایات، ويشمل هذا القسم على الموضوعات التالية:

باب آداب القاضي، باب طريق الحكم وصفته، باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي، باب القسمة، باب الدعاوى والبيانات، كتاب الشهادات، باب شروط من تقبل شهادته، باب موانع الشهادة، باب أقسام المشهود به، باب الشهادة على الشهادة والرجوع عنها، باب اليمين في الدعاوى، كتاب الإقراء، باب ما يحصل به الإقرار، باب الإقرار بالمجمل.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
	المبحث الأول: نبذة عن حياة الإمام أحمد
٣	اسميه ونسبه وولادته ونشأته
٣	طلبه للعلم ، من شيوخه
٤	من تلاميذه
٤	بعض مؤلفاته
٤	محنته ووفاته
	المبحث الثاني: أصول ومصادر المذهب الحنفي
٥	أصول المذهب الحنفي
٦	تمهيد . مصادر المذهب الحنفي
	المبحث الثالث: مصطلحات المذهب الحنفي
١٥	تمهيد . مصطلحات خاصة بالإمام
٢٤	مصطلحات خاصة بأصحاب الإمام
٢٧	مصطلحات تدل على أئمة المذهب
٣٠	مصطلحات خاصة بالكتب
٣٢	مصطلحات خاصة بالحروف
٣٣	مصطلحات خاصة بالأزمان
٣٤	تعدد الروايات عن الإمام أحمد
٣٥	المبحث الرابع : ترتيب موضوعات المذهب الحنفي
٣٧	فهرس الموضوعات